المحاضرة الرابعة

خصائص الفكر السياسي الغربي في عصر النهضة

ثالثاً : الخصائص السياسية لعصر النهضة

كانت تجري في عصر النهضة أيضا، وفي مجرى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر ، تغيرات أخرى على الصعيد السياسي تمثلت في ازدياد السلطة الملوك واتساع مسؤولياتهم وأدوارهم سواء في فرنسا او اسبانيا او انكلترا . حيث احتفظ الملوك بالخصائص العامة للسلطة الملكية في النظام الإقطاعي والتي سمحت لهم بأن يجمعوا في أشخاصهم ثلاث خصائص هي :

- الخاصية الدينية : حيث كان الملك هو الحاكم المقدس بحكم كونه وكيل الإله وله الحق في التدخل في شؤون الكنيسة .
- الخاصية الإقطاعية : حيث كان الملك هو السيد الأعلى في إقليمه والاول بين السادة الإقطاعيين تماماً كما هو الحال بالنسبة للسيد الإقطاعي الذي هو الأول بين السادة في نطاق إقطاعيته .
- الخاصية المطلقة : حيث كان الملك يقف في قمة الهرم الإجتماعي و يتمتع بسلطة سيادية مطلقة تسمح له بإصدار القوانين والأوامر في إقليمه وتنفيذها اعلى رعاياه باسمه و وفق ارادته الملكية دون حاجة إلى حيثيات أو مسببات.

للنظام الرأسمالي الناشئ ، أضاف إلى بعض تلك الخواص عناصر جديدة وغير من طبيعة بعضها الآخر الأمر الذي تمثل في :

- اضعاف طبقتي النبلاء ورجال الدين وصراعهما مع السلطة الملكية .
- تقوية الطبقة البرجوازية ودعمها للسلطة الملكة وتحالفها معها ضد هاتين الطبقتين.

- اكتساب السلطة الملكة طابعاً مركزياً وفره لها مبدأ الضريبة العامة .
- اتساع وتطور هيكل ووظائف وسلطات البيروقراطية الحكومية .
- قيام الجيش الوطني الدائم الخاضع للسلطة الملكية المركزية .
- افتقاد سلطة الملك ايضاً لجزء كبير من طبيعتها المطلقة بعد أن ظهرت الى جانبها أيضا سلطة المجالس العامة للأقاليم التي تحولت إلى مجالس تمثيلية ، ولو بصفة نسبية ، ضمت في عضويتها ، وإلى جانب النبلاء وأصحاب المهن ، جماعة مختارة من ممثلي بعض المدن ذات المراكز الخاصة والمحاكم العليا والهيئات الدينية والجامعات وسكان جميع المدن والأرياف . وعلى الرغم من اقتصار سلطات هذه المجالس على التصويت على الضرائب الملكية ، فإن هذا التصويت بحد ذاته قد وضع اللبنة الأولى لتقييد السلطة المطلقة للملوك واسس لظهور الديمقراطية والبرلمانية في الفكر والممارسة السياسيتين الغربيتين الحديثتين ، حيث أصبح التصويت على الضرائب في وقت لاحق حقاً من حقوق الشعب يمارسه من خلال ممثليه بعد ان اشترطت المجالس العامة منذ عام ١٤٨٤م موافقة صادرة من الشعب لفرض الضرائب وفقا لقاعدة (لا ضرائب بلا تمثيل). أما البرلمانات التي كانت موجودة أيضاً إلى جانب المجالس العامة فإنها لم تكن سوى مؤسسات ذات اختصاصات هزيلة لا تتجاوز الحفاظ على القوانين الأساسية المملكة .

ونستطيع في ضوء ما تقدم القول إن الطابع المركزي للسلطة الملكية كان الطابع السائد والمميز للنظم السياسية في اوروبا في هذه الحقبة ، وتتمثل اسباب ضرورة مركزية السلطة السياسية الملكية للنهضة الأوربية الحديثة في :

١. حاجة الممالك الأوربية لتقوية السلطة الحاكمة فيها الحفاظ على وحدتها المهددة بفعل الحروب الداخلية الدينية والاجتماعية ذات الطبيعة الانقسامية .

٢. النزاعات الحادة والعنيفة بين النبلاء والملك مما جعل الأخير بحاجة إلى البرجوازية واموالها التقليص سلطة النبلاء.

٣. حاجة النشاطات الاقتصادية الرأسمالية الميركانتيلية/التجارية للتوجيه والتنسيق مما يقتضي تبني الدولة لسياسات تدخليه قادرة على القيام بذلك .

رابعاً : الخصائص الثقافية لعصر النهضة

لقد استدعت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السالفة الذكر وأحدثت بدورها تغيرات ثقافية تعكس روح عصر النهضة وتعبر عنها ، ولعل في مقدمة تلك التغيرات :

١. الرغبة في التعرف على الأعمال الفكرية التقليدية الإغريقية والرومانية مما قاد ، بل اقتضى ، القيام بمهمتين هما :

- مهمة العناية باللغة الإغريقية ونشرها بعد أن كانت اللغة اللاتينية هي لغة الثقافة والطبقات العليا في المجتمع الأوربي .
- مهمة العناية بالمخطوطات القديمة بعد أن تزايد الاهتمام في هذا العصر بالنصوص الإغريقية والرومانية التي بقيت مجهولة تقريباً في اوروبا طيلة العصور الوسطى .

٢. الاهتمام بالعلوم الطبيعية : حيث بدأت العلوم الطبيعية تحقق النجاح ، والاهتمام العلمي الأوربي للعلوم الطبيعية العملية خاصة علم الفلك و الميكانيكا والفيزياء والهندسة ، وإذ حدد كوبر نيكوس في هذا العصر الأرض على انها مركز الأجرام السماوية وظهر المنهج العلمي على يد ديكارت ، فقد ترتب على ذاك :

- تثبيت أسس العلم الوضعي على حساب العلوم الدينية اللاهوتية وتراجع أفكار الفيزياء الأرسطوطاليسية .
- اعتماد العقل أداة لمعرفة الكون والعالم والطبيعية والإنسان وحكما لتحديد صحة وخطأ الأشياء وتسفيه النزعات اللاهوتية بهذا الشأن .